

الاقتصاد السوري - مؤشرات تنذر بكارثة

ناصر الغزالي

يعاني الاقتصاد السوري أزمة خانقة تجاوزت مؤشرات كافة مقاييس الأمان في جميع القطاعات الاقتصادية، ووصلت إلى الخطوط الحمر في أكثر من قطاع اقتصادي، أزمة نتجت عن الحل الأمني العسكري وممارسات النظام الوحشية بحق الدولة السورية، على مستوى الوطن والمواطن، إضافة للعقوبات الاقتصادية التي فرضتها كثير من الدول العربية والأوروبية، مما اضطر كثيرا من القطاعات الإنتاجية والخدمية إلى خفض عملها بنسبة 25% من قدرتها الفعلية. يضاف إلى ذلك ضرر فعلي تجلى بضعف قدرة المواطن على مواجهه هكذا أزمة، خلفها النظام بعنجهيته ورده الأمني على مواطنيه لمطالبتهم بالحرية والكرامة، لم يكتف النظام بالممارسات المترامية عبر فترات طويلة في عمليات الفساد والاستحواذ وطريقة توزيع الثروة غير العادلة، بل أوغل في تدمير الاقتصاد الوطني ليزيد معاناة المواطنين بممارساته الوحشية خلال فترة الثورة السورية.

أسباب كثيرة لا تجعلنا نتمكن من إعطاء أرقام دقيقة حول الوضع الاقتصادي السوري والمآل الذي وصل إليه، منها عدم وجود معطيات إحصائية دقيقة، ومعلومات عن كيفية القواعد التي يتم بها الإنفاق العام على القطاعات الاقتصادية ومؤسسات الدولة وبالأخص المؤسسة العسكرية والأمنية، إضافة إلى أرقام تحدد نسبة البطالة بدقة، ونسبة عمليات الاحتكار الواسعة من التجار ورجالات السلطة المتشاركين بشكل عضوي مع هؤلاء التجار، وطبيعة العلاقات الاقتصادية، والديون لبعض الدول المتحالفة مع النظام، وطريقة صرف الأجور لشبيحة النظام الذين أصبحوا يشكلون عبئاً ثقيلاً وكبيراً على مصروفات الميزانية العامة، ومن غير المعلوم تحت أي بند تتم هذه المصروفات، وعمليات التهريب الواسعة بسبب الحظر المقام ضد سورية من قبل عدد كبير من الدول العربية والأوروبية، ومآل الكتلة المالية المستفادة من عمليات التهريب، وفي جيب من تصب، إضافة للحظر

المقام على تنقلات العملة بين المصارف الوطنية والعالمية، وما يخص عمليات السداد في استيراد السلع الإنتاجية والمساعدة، وإيرادات السلع المصدرة من قبل الدولة.. الخ وعلى الرغم من ذلك يمكن وضع مؤشرات عامة للوضع الاقتصادي من خلال العمليات المقارنة وبعض من الإحصاءات الصادرة عن جهات رسمية في الدولة، وعن القوة الشرائية للعملة السورية ومؤشرات البنك الدولي والمنظمات الدولية المهمة بهذا الشأن ومن أهم هذه المؤشرات :

1- انخفاض في التصنيف الإئتماني: لا يوجد مؤشرات دقيقة لكن ضمن تذبذبات قيمة الليرة

السورية انخفض مؤشر التصنيف الإئتماني بنسبة تقدر بثلاث مرات عن ما قبل اندلاع الثورة، ما يعني عدم قدرة الدولة السورية على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير على المستوى الداخلي والخارجي.

2- انخفاض حاد في ميزان المدفوعات: نتيجة انخفاض الصادرات وتذبذب انتقال الواردات.

فبعد الحظر الاقتصادي المطبق على الدولة السورية، تأثر ميزان المدفوعات بشكل كبير، من خلال توقف تصدير النفط الذي كان يشكل ما نسبته 40% من قيمة الصادرات، إضافة للخلل الكبير في انتقال الواردات إلى خارج القطر.

3- انخفاض قيمة العملة السورية: في مواجهة الدولار في حدود 25% من قيمته الداخلية

و40% حسب السوق الموازي، مما أثر بشكل كبير على زيادة الديون الخارجية.

4- خسارة كبيرة في البورصة السورية: إذ تقدر نسبة الخسارة بحدود 40-50% .

5- انخفاض كبير في السلعة الإنتاجية: إن حالة الانفلات الأمني أثرت في حركة الإنتاج

فتوقف أكثر من 25% من المصانع الرئيسية العامة والخاصة والمصانع التكميلية والورشات

الصغيرة.

- 6- انخفاض معدل الدخل القومي: تأثر الدخل القومي بشكل كبير من خلال انخفاض مداخل السياحة بنسبة تتجاوز ال 90%. فقد كانت تشكل السياحة ما نسبته 6% لتتراجع إلى 1% في أحسن الأحوال علماً أنها كانت تشكل ما قيمته 20% من مجموع إيرادات الدولة بالعملة الصعبة.
- 7- انخفاض قدرة البنك المركزي على ضخ العملة الصعبة في السوق المحلية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب نتيجة انخفاض الاحتياطي من النقد الأجنبي. يقدر الانخفاض من عشرين مليار دولار إلى ستة مليارات دولار.
- 8- انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بسبب الأوضاع غير المستقرة في أغلب المناطق السورية مما أثر على معدلات النمو. ويقدر هذا الانخفاض في حدود 6% إلى 3.5% .
- 9- رفض المنتدى الاقتصادي العالمي في الآونة الأخيرة اعتماد حساب مؤشر التنافسية العالمية للمصارف السورية .
- 10- انخفاض شديد في الحصول على قروض ورؤوس أموال مغامرة وشح في تدفقات رأس المال إلى سورية بالرغم من استمرار تدفقات كتلة مالية لعمليات الاغاثة والمساعدات المالية من المغتربين السوريين لكنها لا تشكل كتلة مالية مؤثرة في دعم الاقتصاد والاستثمار.
- 11- التوقف عن تقديم الخدمات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية الأخرى بنسبة 80% في أغلب المناطق المتوترة.
- 12- تأثر النشاط التجاري بشكل سلبي إثر العقوبات الاقتصادية على سورية وتوقف الاستثمارات الخارجية المباشرة.
- 13- انخفاض حاد في الصناعات التحويلية التي تشمل الصناعات النسيجية والغذائية والمعدنية والإسمنتية والمشروبات.

14- انخفاض حاد في إنتاج الطاقة الكهربائية مما أثر سلباً على باقي القطاعات الإنتاجية

وذلك للنقص الحاد في مادة الفيول المصنعة بسبب العقوبات الاقتصادية.

15- زيادة كبيرة في عملية التضخم المالي نتيجة عدم التوازن بين معدلات الإنتاج

والاستهلاك والادخار والاستثمار، ونتيجة لضعف الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد القومي. ترتب على

هذه الاختلال ارتفاع متواصل في الأسعار مع فقدان كبير للقيمة الشرائية لليرة السورية، مما أدى

إلى ارتفاع الأجور وأثمان العوامل الإنتاجية، وسائر تكاليف الإنتاج.

16- زيادة كبيرة وغير مسبوق في نسبة العمالة العاطلة عن العمل. فقد ارتفع معدل البطالة

من 15% إلى 35% في الأشهر القليلة الماضية، مما يشكل كارثة على بنية الاقتصاد السوري.

17- انخفاض حاد في المدخرات لدى المواطنين مع انخفاض شديد في الودائع لدى أغلب

المصارف السورية العامة والخاصة.

يتضح من مؤشرات أداء الاقتصاد السوري المذكورة أعلاه، أن سورية تمر بمنعطف خطير

وخرج على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، سوف يؤثر بشكل مباشر على بنية

الدولة ككل ومدى قدرتها على الاستمرار ومواجهه المستقبل أي كان النظام القادم وطبيعته.